



بأقي  
14  
يومًا

## السلمان يقترح تفويض الجهاز الفني في إقرار المواقع والاستعمالات المقررة بالمخطط الهيكلي



بدر السلمان

قدم العضو بدر السلمان اقتراحا بتفويض الجهاز الفني بإقرار المواقع والاستعمالات المقررة بالمخطط الهيكلي، وقال السلمان في اقتراحه: بالإشارة الى المواقع والاستعمالات المحددة ضمن المخططات الهيكلية الصادرة براسم أو قوانين والمرسوم رقم 255 لسنة 2008 وكذلك تفويض الادارة بزحزحة وتعديل شكل هذه المواقع المحيطة والاستعمالات المجاورة القائمة والمقررة وذلك بعد أخذ موافقة لجنة المرافق والخدمات واستيفاء شروطها واعتمادها من مدير عام البلدية النهائي للموقع والمساحة بعد استيفاء الشروط وتسليمها للجهات الحكومية المعنية بالمواقع المحددة وفق الأنظمة المتبعة بناء على طلب يقدم من الجهات الحكومية الى البلدية.

بكتاب الأمانة العامة للمجلس البلدي بتاريخ 2010/11/28 بشأن إنشاء مساحة خضراء ضمن موقع الدركال السابق وإمكانية استغلال جزء من الموقع كمبان خدمية. كتابكم بتاريخ 2009/6/23 المتضمن الرأي الفني فيه ان الموقع مقرر وفق المخطط الهيكلي لمنطقة الشويخ الخدمية الحرفية التجارية، كممنطقة خضراء وأنه لا مانع من الموافقة لتنظيمها على تخصيص هذا الموقع لمنطقة خضراء على ان يتم تسليم الموقع للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للقيام بزراعته حيث يفيد الموقع كممنطقة خضراء بالمناطق السكنية المتمثلة بمنطقة العمرية واليرموك وبحقق الاقتراح حيوية هذه المنطقة كممنطقة خضراء وفق المخطط الهيكلي للبلد الثالث لتطوير منطقة الشويخ والري الخدمية الحرفية التجارية. علما بأنه قد تم اقتراح الا تزيد نسبة المباني الخدمية بالمشروع عن 15٪ من مساحة الارض من مبان إدارية - خدمية - مبان رياضية - مرافق عامة - مطاعم وكافيتريات - مصليات - صالات اجتماعية. وعليه يرجى إعادة عرض الموضوع أعلاه على المجلس البلدي وتسليمها للمجلس البلدي لإنشاء منطقة خضراء تنفذنا لتوجيهات الدولة وحتى نتكمن من إدراج المشروع ضمن الميزانية والخطة التنموية للهيئة.

## بمساحة 397746م2 تفصل بين المناطق الصناعية والسكنية الصبيح: إقرار منطقة خضراء جنوب «الري»

من الإدارة الفنية بخصوص إنشاء منطقة خضراء بمنطقة الري (موقع دركال سابقا). وبناء على ما سبق من دراسات بهذا الشأن منها: الكتب والتوصيات الواردة من الهيئة العامة للبيئة منها ما جاء بكتابهم مرجع هـ ب - 5129 بتاريخ 2010/10/26 من التأكيد على رغبة الهيئة في زيادة الرقعة الخضراء في الكويت من خلال انشاء منطقة خضراء ضمن موقع الدركال السابق بمنطقة الري والتوصية بتسليم الموقع الى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. كتابكم الوارد البنا بتاريخ 2010/11/4 المتضمن إفاة رئيس

وبمساحة 397746م2 على ان يتم تسليم الموقع للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للقيام بزراعته، حيث يستغل الموقع كممنطقة خضراء عازلة بين المناطق الصناعية والمنطقة السكنية. يذكر ان نائب المدير العام لشؤون الزراعة م. فيصل الصديقي قد ارسل كتابا الى مدير عام البلدية تضمن بالإشارة الى الموضوع أعلاه، والى قرار المجلس البلدي رقم (م ب / م / ف / 436 / 15 / 2011) المتخذ بتاريخ 2011/10/10 المتضمن عدم الموافقة على الطلب المقدم



م. أحمد الصبيح

وافقت البلدية على تخصيص موقع منطقة خضراء والبالغ مساحته 397746م2 لاستغلاله منطقة خضراء عازلة بين المناطق الصناعية والسكنية بمنطقة العمرية واليرموك. وقال مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح في كتابه: صدر القرار رقم (م ب / م ب / م / ف / 436 / 15 / 2011) بتاريخ 2011/10/10 والذي يقضي في البند اولا: عدم الموافقة على الاقتراح المقدم من الإدارة الفنية لإنشاء منطقة خضراء بمنطقة الري موقع الدركال (سابقا) والبلد ثانيا عمل شريط الحزام الأخضر بعرض (100م) حول الموقع وترك المساحة المتبقية لاستعمالات حكومية موازية مع الطريق الدائري الخامس والمطار. وتم اقتراح تخصيص موقع دفان الرمال غير المستغل حاليا الواقع بين طريق مطار الكويت والطريق الدائري الخامس جنوب منطقة الري وذلك لتخصيص الموقع للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للقيام بزراعته. وهو عبارة عن دفان دركال لأخذ الرمال لشركة الصناعات الوطنية التي تم نقلها الى منطقة ميناء عبدالله والموقع حاليا غير مستغل وتم إعادة تأهيل موقع الدركال وتسويته بترتية نظيفة حاليا. الرأي الفني: لا مانع من الموافقة تنظيميا من تخصيص الموقع المحدد على الكروكي المرفق كممنطقة خضراء

## الخجاز: إنشاء هيئة تهتم بالمخترعين



ايمان الخجاز

الدولة لتلك الاختراعات مما يساهم في مزيد من تشجيع الأفكار الشبابية وتنفيذها على أرض الواقع، كما أشارت الى أهمية اهتمام الدولة بدعم مواد البناء (حديد - طابوق العازل) بالنسبة للمواطن الكويتي خصوصا في ظل غلاء وارتفاع الأسعار المتزايدة لهذه المواد في الأسواق المحلية وحتى تساهم في التخفيف عن كاهل المواطن الكويتي وأعبائه المعيشية. ورأت الخجاز ضرورة فصل المجلس البلدي عن بلدية الكويت ماليا وإداريا لأنه يساهم في تقليص الدورة المستندية الطويلة ويمكنه من أداء دوره

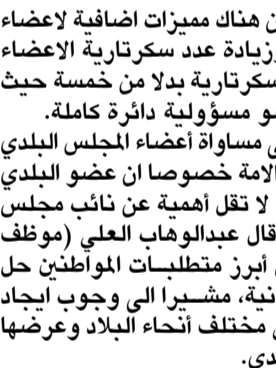
قالت مرشحة الدائرة الخامسة إيمان الخجاز إن مشكلة الإزدحام المروري بحاجة الى رؤية بعيدة المدى تتمثل في تنفيذ عدد من المشاريع من إقرار هيئة للنقل والطرق ووضع ضوابط موضوعية للارتقاء بالبنية التحتية للطرق والشوارع وأشارت الى أهمية دور قطاع الإعلام في زيادة الوعي المروري للمواطنين والمقيمين. وشددت على أهمية الاهتمام بالاختراعات والمخترعين الشباب من الجنسين وإنشاء هيئة تراعي تلك الاختراعات وتقوم بتكريم المخترعين مع ضرورة تمويل

## المحسن يطلب تحويل أملاك الدولة إلى أملاك خاصة لتوفير مساحات تخزينية بميناء عبدالله

وشركة ادارة المرافق العمومية لتتولى اقتراح وتجهيز مساحات تخزينية وعلى وجه الخصوص ما نص عليه البند 2 تجهيز تلك المواقع بكل ما يلزم للقيام بأنشطة التخزين المختلفة والاشراف عليها والبلد 3 اعداد الخطة المقترحة لتنظيم وادارة تلك المواقع. يرجى اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو عرض الموضوع على اللجنة المكلفة بالقيام بأعمال المجلس البلدي للموافقة على عملية تحويل أملاك الدولة العامة (الجهات الحكومية) الى أملاك دولة خاصة ليستنى مباشرة العمل بالموقع تنفيذيا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه.

طلب رئيس لجنة ازالة التعديلات على أملاك الدولة م. خالد المحسن تحويل أملاك الدولة الى أملاك خاصة لتوفير المساحات التخزينية في مشروع ميناء عبدالله. وقال م. المحسن في كتابه الى مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح: بالإشارة الى قرار مجلس الوزراء رقم 54 باجتماعه رقم 2012/3 المنعقد بتاريخ 2012/10/18 المتضمن تشكيل لجنة دائمة تسمى لجنة توفير المساحات التخزينية برئاسة لجنة ازالة التعديلات على أملاك الدولة والمظاهر غير المرخصة، تضم في عضويتها ممثلين عن كل من بلدية الكويت ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة

## مواطنون: ضرورة استقلالية المجلس البلدي وتعزيز دوره التنظيمي عبر مراجعة بعض التشريعات



أحد أعضاء المجلس البلدي

أجمع مواطنون على أهمية دور المجلس البلدي في الحياة العامة، إذ ينظم هذا الجهاز «المنتخب» الشؤون الحيوية للمواطن في كثير من المدن حول العالم ويسهم في رسم الملامح الهيكلية للمجمل البني التحتية في البلاد. وشدد مواطنون كويتيون في لقاءات متفرقة مع «كونا» على ضرورة استقلالية المجلس البلدي وتعزيز دوره التنظيمي عبر مراجعة بعض التشريعات.

وأكد هؤلاء أهمية تفعيل دور لجان المجلس والنظر إلى الاستعانة بجمعيات النفع العام واستشارة الاختصاصيين من مختلف المجالات، داعية في الوقت ذاته إلى «فك التشابك» بين اختصاصات البلدية والجهات الحكومية الأخرى. وقال سالم المويزي (موظف حكومي) إن المجلس البلدي يعد في دول العالم عصب الحياة لما له من دور كبير في حياة المواطن، مشددا على ضرورة تفعيل دور لجان المجلس البلدي والأخذ بتوصياتها وقراراتها من قبل الجهاز التنفيذي بالبلدية.

وطالب المويزي بزيادة عدد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين بواقع اثنين عن كل دائرة وزيادة عدد الأعضاء المعيّنين من قبل مجلس الوزراء والاستعانة بأعضاء من جمعيات النفع العام كمستشارين وبمساواة عضو المجلس البلدي بنائب مجلس الأمة فيما يخص المخصصات المالية. وأضاف ان المجلس البلدي منتخب ولا بد ان يكون سيد قراراته، معتبرا أن دوره لا يقل أهمية عن دور مجلس الأمة.

من جهته، قال علي فاضل القلاف (موظف حكومي) بصفة عامة أداء المجلس البلدي السابق لا يرتقي الى طموح المواطنين، وهذا ليس تقاعسا من أعضائه ولكن الإشكالية في القوانين المتعلقة بعمل المجلس وخاصة قانون رقم 5 لسنة 2005 الذي يحد من صلاحيات الرئيس والأعضاء ويشل قرارات المجلس ليحتول الى مجلس استشاري. وشدد القلاف على ضرورة ان يعمل المجلس القادم على تكثيف العمل من خلال أنجاز القضايا العالقة. وتطرق الى أهمية مراجعة بعض التشريعات التي يمكن من خلالها فك التشابك بين الأجهزة الحكومية والبلدية من جهة ومن جهة أخرى بين قطاعات البلدية المختلفة. وطالب شاهر الهزيم (موظف بالقطاع

## لا مقرار أو إعلانات للمرشحين من دون تراخيص رسمية

للطرق والساحات ومنع تشويهاها من خلال لأحة تنظيمية جديدة لإعلانات تنص على معاقبة كل من وضع اعلانا مخالفا فرامة لا تقل عن 300 دينار ولا تزيد على ألف دينار وتغريم من أقام إعلانا مخالفا دون ترخيص بما لا يقل عن 100 دينار ولا يزيد على 300 دينار.

ان تقيد عملية وضع المقرات والإعلانات بهدف الى المصلحة العامة للمواطنين لتلافي تأثيرها بحجب الرؤية على الطرق وعرقلة حركة المرور وتشتت انتباه مستخدمي الطريق إضافة الى تشويهاها المنظر العام. وقال م. الصبيح ان فرق البلدية تعمل على المحافظة على المنظر العام

المصاحبة للانتخابات. وأوضح أن البلدية تصدر ترخيصا لكل مرشح بإقامة مقرين انتخابيين أحدهما للرجال والأخر للسيدات بغية إجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها وذلك اعتبارا من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية. وذكر

إعلانات ومقار انتخابية وغيرها تطبيقا للوائح والقوانين بهذا الشأن، مبينا أن توجه البلدية منصب على ضبط سير العملية الانتخابية فيما يتعلق بعملها بالحزم والتطبيق الفوري للقانون دون محابسة أو تأخير في التنفيذ والحرص على تلافي جميع المعوقات والمشكلات

قال م. أحمد الصبيح ان البلدية لن تسمح بوجود إعلانات أو مقار انتخابية لمرشحي انتخابات المجلس البلدي 2013 قبل حصول المرشح على ترخيص من قبلها. وأضاف م. الصبيح، في تصريح صحافي، أن فرق الإزالة في البلدية ستزيل جميع أشكال المخالفات من

## أمانى الصالح: ضرورة تعديل قانون البلدي 5 / 2005

لتوفير الاستقلالية للمؤسسة الرقابية والتحكم إداريا وماليا في موظفي تلك المؤسسة والتصرف في الشؤون والاحتياجات الإدارية والمالية والفنية للمجلس البلدي. وأضافت الصالح «ان المجلس البلدي بحاجة الى حرية أكبر ومساحة كافية لكي يتمكن من المشاركة في سير عملية التنمية في البلاد ويمارس دوره الرقابي بشكل صحيح».

وأضافت الصالح ان المادة 14 من قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 بصفة خاصة بحاجة الى المزيد من المراجعة والتعديل لما سببته تلك المادة من تهميش لدور وصلاحيات المجلس البلدي، حيث منحت الصلاحيات لوزير الدولة لشؤون البلدية للاعتراض على القرارات والتوصيات والاقتراحات التي يتخذها المجلس البلدي، وبالتالي لا تكون تلك القرارات أو

أضافت الصالح ان المادة 14 من قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 بصفة خاصة بحاجة الى المزيد من المراجعة والتعديل لما سببته تلك المادة من تهميش لدور وصلاحيات المجلس البلدي، حيث منحت الصلاحيات لوزير الدولة لشؤون البلدية للاعتراض على القرارات والتوصيات والاقتراحات التي يتخذها المجلس البلدي، وبالتالي لا تكون تلك القرارات أو



أمانى الصالح

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة أمانى الصالح أنها ستطالب بسرعة تعديل بعض مواد قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 نظرا لما تعانيه تلك المواد من القصور التشريعي بالإضافة الى العبد من السبلات التي تسببت في تقليص دور أعضاء المجلس البلدي وسلب الدور الرقابي، كما تبث ذلك من خلال التطبيق العملي لنصوص القانون خلال المجالس السابقة.

## البوص: المناطق الصناعية والحرفية تحولت مرتعا للمخالفات

والتي تتنوع ما بين عمالة سائبة وإشغالات طرق وأنشطة مخالفة وإزعاج للسكان وتلال من القمامة والنفايات وكوتيتيرات عملاقة، من خلال العمل على توحيد المنشطة الصناعية والتجارية في تلك المناطق وتفعيل الرقابة وفرض التشابك بين وزارات الدولة المختلفة فيما يتعلق بالمسؤولية عن تطبيق القانون.

الكويت تتجاوز 50 كيلومترا مربعا تقريبا. موضحا أنه يمكن حصر المناطق الصناعية والحرفية في مناطق الكويت والتي تضم: الشويخ الصناعية، صباحان، الري، شرق، الأحمدى، الفحيحيل، أمفرة، الجهراء، الصليبية، أبوظفيرة والعارضية. وقال البوص إنه سيولي هذا الملف اهتماما خاصا لإيقاف نزيف موارد الدولة بسبب التجاوزات والمخالفات



فيصل البوص

أكد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي فيصل البوص أنه بعد 83 عاما من تأسيس بلدية الكويت والمجلس البلدي في العام 1931 من القرن الماضي نجحت الحكومة في السيطرة على المجلس البلدي وكانت النتيجة تراجع الخدمات والمرافق بسبب تفشي الفساد والإهمال وتطوير المناطق الصناعية والرقابة. وقال البوص إن المناطق الصناعية والحرفية في

غدأ اليوم الأخير  
معرض التسوق الدولي  
تشكيلة عالمية تحت سقف واحد  
كافة مستلزمات العائلة والمدارس أرض المعارض الدولية - مشرف - صالة 4B - يستمر المعرض حتى 2013/9/15